

ترجمات

TRANSLATIONS

2023/4/10

42



مركز حمواري للبحوث والدراسات الاستراتيجية / قسم الترجمة



مواجهة الخطر النووي الجديد
FOREIGN AFFAIRS
ERNEST J. MONIZ - SAM NUNN

hcrsiraq@yahoo.com



www.hcrsiraq.net

بغداد- الكرادة- العرصات الهندية- مجاور السفارة الصينية



+9647810234002

مواجهة الخطر النووي الجديد

Foreign Affairs

Ernest J. Moniz & Sam Nunn

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

قسم الترجمة

١٠ نيسان ٢٠٢٣

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الأبحاث والدراسات والمقالات والترجمات، إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تُعبر المقالات المنشورة عن وجهة نظر المركز، وأما تعبر عن وجهة نظر الباحث.



في أواخر آذار، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا تعزم إعادة الأسلحة النووية التكتيكية قصيرة المدى إلى بيلاروسيا، ممّا يؤكد مرة أخرى الاحتمال المرعب لاستخدام مثل هذه الأسلحة في الحرب على أوكرانيا. وفي الوقت نفسه، تسعى كوريا الشمالية إلى برنامج متسارع للاختبارات الصاروخية، بما في ذلك الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي يمكن أن تضرب الولايات المتحدة. يبدو أن الصين ملتزمة بالتوسع الكبير في برنامجها للأسلحة النووية. ويبدو مستقبل الحدّ من الأسلحة النووية قاتماً، في أعقاب إعلان روسيا في وقت سابق من هذا العام أنها ستعلق تنفيذ بعض الالتزامات بموجب معاهدة الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية الجديدة (ستارت الجديدة) مع الولايات المتحدة.

وفي ضوء هذه التطورات المثيرة للقلق، لم يكن إيجاد نهج جديدة لمنع استخدام الأسلحة النووية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. إن السبل المتاحة للحدّ من التهديد النووي، والاستراتيجيات التي تمّ بناؤها منذ أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، تستمر في الإغلاق. من الصعب تخيل أن أي معاهدة جديدة بشأن الأسلحة النووية يمكن التفاوض عليها بين الولايات المتحدة وروسيا والتصديق عليها من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي، عندما تكون الثقة بين واشنطن وموسكو عند نقطة الصفر ويتم تجميد الحوار. سوف تتداخل المنافسة النووية غير المقيدة بين واشنطن وموسكو الآن ليس فقط مع ترسانة الصين النووية الأخذة في التوسع، والتهديدات المتزايدة من كوريا الشمالية وإيران، ولكن أيضاً مع الجهود التي تبذلها الهند وباكستان لتعزيز قدراتهما النووية، وحتى مع بعض حلفاء الولايات المتحدة الذين يفكرون في الحصول على أسلحتهم النووية. أجراس الإنذار تصمّ الأذان.

ومع ذلك، فإن أحد الأشكال الفعّالة للحدّ من التهديد العالمي ممكن وقابل للتنفيذ: منع الاستخدام غير المصرّح به أو غير المقصود للأسلحة النووية. وقد بدأت الولايات المتحدة بالفعل هذا الجهد داخلياً - وهي خطوة حاسمة في حدّ ذاتها - على أمل أن تحذو الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية حذوها. هناك خطر متزايد من إمكانية استخدام الأسلحة النووية بناءً على تقدير خاطئ أو تحذيرات كاذبة بالهجوم أو غير ذلك من سوء التقدير. وبمساعدة التحولات السريعة في



التكنولوجيا، يمكن لخصوم الولايات المتحدة، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية، استخدام الهجمات الإلكترونية لتعطيل القيادة والسيطرة على الأسلحة النووية وأنظمة الإنذار المبكر - وهي الأنظمة التي يمكن أن تبدأ عقارب الساعة في استجابة نووية محتملة مما يترك للحكومات دقائق فقط لتقرر ما إذا كانت ستضحي قداماً.

إذا كان للعالم أن ينجو من عصر جديد من المنافسة النووية، فيتعين على كل دولة مسلحة نووياً أن تعزز دفاعاتها ضد التهديدات السيبرانية وإمكانية الاستخدام المارق أو العرضي أو الخاطئ لسلاح نووي. لحسن الحظ، يمكنهم القيام بذلك حتى في غياب معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف، من خلال تعزيز نظام عالمي آمن من الفشل النووي - وهو نظام من الضمانات المفروضة ذاتياً التي يتخذها كل عضو في نادي الأسلحة النووية. إن المسؤولية التي تصاحب القدرة على صنع الأسلحة النووية يجب أن تجبر هذه الدول على التركيز بنشاط على تجنب وقوع كارثة نووية.

حماية الترسانة الأمريكية

يعود مفهوم الأمان النووي إلى ١٩٥٠، عندما كان يركّز على أنظمة إطلاق القاذفات المسلحة نووياً. في العقود اللاحقة، تمّ تطبيقه على نطاق أوسع على الصواريخ الباليستية. ولكن مرت ٣٠ عاماً منذ أن أجرت الولايات المتحدة آخر مراجعة شاملة لها للسلامة النووية من الفشل. أوصت اللجنة التي عيّنها وزير الدفاع ديك تشيني في عام ١٩٩٠ وترأسها السفيرة الأمريكية السابقة لدى الأمم المتحدة جين كيركباتريك بأكثر من ٥٠ خطوة محددة لمنع الاستخدام العرضي أو الخاطئ أو غير المصرّح به لسلاح نووي. ومنذ ذلك الحين، تضافر عدد من العوامل لزيادة خطر حدوث خطأ نووي: أنظمة إيصال أسرع وأكثر قوة، وتزايد التهديدات السيبرانية، وزيادة اعتماد أنظمة الإطلاق على التكنولوجيا الرقمية، وانخفاض التواصل بين المنافسين النوويين، وانخفاض وقت اتخاذ القرار لقادة البلدان المسلحة نووياً، والتحديات الدفاعية الجديدة الناتجة عن التقدم في الأنظمة النووية. وقد أدركت واشنطن الحاجة إلى معالجة هذه التهديدات المتزايدة. بناءً على توصية من لجنتي القوات المسلحة في مجلسي النواب والشيوخ، أدرج المشرعون بندياً في قانون تفويض الدفاع الوطني



عام ٢٠٢٢ يتطلب من وزير الدفاع "النصّ على إجراء مراجعة مستقلة لسلامة وأمن وموثوقية" الأنظمة النووية. وقد منح هذا التفويض من الكونغرس البيت الأبيض أساساً نادراً من الحزبين لتعزيز السلامة النووية في الداخل والخارج. كما أعطت إدارة بايدن الأولوية للأمن النووي، بما في ذلك من خلال الالتزام بمراجعة آمنة من الفشل في مراجعة الوضع النووي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. وقد كلفت الإدارة مؤسسة راند وشركة ميمر بقيادة هذا الجهد تحت إشراف وزارة الدفاع.

يجب أن يكون الهدف الأوسع لمراجعة الولايات المتحدة لبروتوكولات الأمان من الفشل النووي هو الحدّ من خطر الاستخدام النووي الخاطئ والقضاء عليه حيثما أمكن ذلك. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تسعى المراجعة إلى منع استخدام الأسلحة النووية من خلال حادث، أو سوء تقدير، أو تحذير كاذب، أو إرهاب، أو عمل متعمد من قبل زعيم مخل. يجب أن تقيّم المراجعة الطرق التي يمكن للحكومة من خلالها تحسين التقنيات والعمليات والسياسات المتعلقة بالترسانة النووية مع الحفاظ على المستويات المطلوبة من القيادة والسيطرة للردع. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يقترح الاستعراض نظاماً يسمح بتدمير الأسلحة النووية أو نظم إيصالها بعد الإطلاق قبل أن تصل إلى هدفها، في حالة حدوث الإطلاق عن طريق الخطأ. يجب أن تدعو المراجعة أيضاً إلى توجيهات جديدة لإبلاغ قرار الرئيس باستخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك تحديد المشاورات مع المسؤولين المعنيين في السلطة التنفيذية وفي الكونغرس عندما يسمح وقت صنع القرار بذلك. والأهم من ذلك، يجب أن تنظر سياسة الولايات المتحدة التطلعية الآمنة من الفشل إلى ما هو أبعد من مراجعة الوضع النووي الحالية وأن تنصّ على مراجعات منتظمة، ربما كل خمس سنوات، لمراعاة الحقائق التكنولوجية والسياسية المتغيرة بسرعة.

جاءت مراجعة الولايات المتحدة الآمنة من الفشل ١٩٩٠-٩٢ في وقت حاسم: كانت الحرب الباردة قد انتهت، وكانت التقنيات الجديدة تظهر بسرعة. كانت هناك حاجة ماسة إلى تدابير جديدة آمنة من الفشل، وأدت المراجعة إلى تحسينات مهمة في أمن الولايات المتحدة، بما في ذلك خطوات لتعزيز الضمانات ضد الإطلاق الخاطئ لصاروخ باليستي نووي. وبعد ثلاثين عاماً، ومع تطور الحرب السيبرانية بالفعل وبداية عصر نووي جديد خطير، أصبحت المراجعة الأمريكية الجديدة الآمنة من



الفشل أكثر إلحاحاً. وفي خضم تآكل اتفاقيات الحدّ من الأسلحة وغيرها من آليات الأمن العالمية والإقليمية، ستكون المراجعة الأمريكية حاسمة للحدّ من المخاطر النووية. ويجب على البلدان الأخرى المسلحة نووياً أن تتخذ خطواتها الموازية.

ناد نووي أكثر أماناً

في عصر اليوم المحفوف بالمخاطر، لكل دولة تمتلك أسلحة نووية مصلحة وطنية حيوية في استخدام جميع الأدوات المتاحة لمنع حدوث خطأ أو خرق أمني من التحول إلى كارثة. ومن شبه المؤكد أن نفس الديناميكيات الخطيرة والمميتة التي دفعت واشنطن إلى متابعة مراجعة آمنة من الفشل موجودة في عواصم نووية أخرى. وبغض النظر عن مدى حداثة دمج مثل هذه التدابير في التخطيط النووي، فإن الحجة المؤيدة للمراجعات المتكررة والمحدثة للسلامة من الفشل لم تكن أقوى من أي وقت مضى. إن عدم وجود مثل هذه المراجعات الدورية في معظم نادي الأسلحة النووية يزيد من الخطر الحالي والمستقبلي على الجميع.

ولأن وقوع حادث نووي، أو عمل تخريبي، أو سوء تقدير فظيع من شأنه أن يخلف بالتأكيد عواقب عالمية، فيتعين على أي دولة تمتلك أسلحة نووية أن تجري مراجعتها الداخلية الخاصة للبروتوكولات الآمنة من الفشل. عند الانتهاء من هذه المراجعات، يمكن مشاركة الأجزاء التي رفعت عنها السرية مع القوى النووية الأخرى. يمكن للدول الخمسة الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية - (NPT) الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة، إلى جانب الولايات المتحدة - مشاركة مراجعاتها التي رفعت عنها السرية في سياق عملية P5، المنتدى الذي يجمع تلك الدول لمناقشة التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد تجد قوى أخرى مسلحة نووياً، مثل الهند وباكستان، أنه من مصلحتها الأمنية أن تحذو حذوها.

لكل قوة نووية مصلحة حيوية في منع الخطأ من التحول إلى كارثة.

يمكن للولايات المتحدة أيضاً تشجيع التعاون الدولي كجزء من مراجعتها النووية الآمنة من الفشل. على سبيل المثال، يمكن أن تدعو الدول النووية الأخرى إلى العمل مع حكومة الولايات



المتحدة لوضع "قواعد الطريق" النووية السيبرانية - وهي خطوات يجب على الحكومات اتخاذها للمساعدة في تحديد معايير لحماية ترساناتها النووية من الهجمات الإلكترونية. ويمكن أن تسعى إلى وضع خطوط حمراء واضحة، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية النووية الحيوية مثل أنظمة الإنذار المبكر والقيادة والتحكم. يجب أن تدعو المراجعة الأمريكية أيضاً إلى إنشاء مركز مشترك للدول المسلحة نووياً - وربما الدول الأعضاء في الناتو أيضاً - لتبادل البيانات من أنظمة الإنذار المبكر والإخطارات بإطلاق الصواريخ. ويمكن لمثل هذه الخطوة أن توفر درابزين حاسم لمنع الرد النووي الخاطئ .

ويجب ألا تقف التوترات الجيوسياسية الحالية في طريق هذا الحوار. منذ غزوها لأوكرانيا، أدلت روسيا بتصريحات متهورة حول استعدادها لاستخدام الأسلحة النووية، والعديد من القوى الغربية مترددة بشكل مفهوم في الحفاظ على التواصل مع موسكو. لكن الحكومة الروسية، مثلها مثل أي دولة أخرى مسلحة نووياً، لديها مصلحة حاسمة في سلامة وأمن ترسانتها وترسانات القوى النووية الأخرى. ناقشت موسكو وواشنطن القضية في الماضي: خلال الحرب الباردة، بالطبع، ولكن أيضاً مؤخراً في يونيو ٢٠٢١ ، عندما أقامت روسيا والولايات المتحدة حواراً ثنائياً للاستقرار الاستراتيجي ، حيث التزم الجانبان بوضع الأساس لتدابير الحد من الأسلحة والحد من المخاطر في المستقبل. على الرغم من أن احتمال اتخاذ روسيا اجراءات بالتنسيق مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول المسلحة نووياً قد يبدو الآن بعيد المنال، إلا أنه لا يزال من الممكن تصور مساهمة روسيا في الحد من المخاطر النووية العالمية من خلال الانخراط في مراجعة جادة آمنة من الفشل لأسلحتها النووية. ويمكن توقع الشيء نفسه بشكل معقول من بكين. وبالتوازي مع الحوار بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يمكن أن تؤدي المراجعات الداخلية الآمنة من الفشل أيضاً إلى مقترحات بشأن تدابير الحد من المخاطر الثنائية والمتعددة الأطراف من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ولتحقيق تقدم ذي مغزى، سيستفيد بذل جهد أوسع نطاقاً لتحقيق السلامة من الفشل من التأييد القوي في المحافل الدولية. ويتيح اجتماع مجموعة ال ٧ المقرر عقده في هيروشيما في أيار/



مايو فرصة هامة لمعالجة هذه المسألة. على سبيل المثال، قد يفتح بيان مشترك صادر عن فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، تلتزم فيه كل دولة بإجراء مراجعتها الداخلية الآمنة من الفشل وتدعم الحوار بشأن المخاطر النووية، الباب أمام اتخاذ خطوات للحدّ من المخاطر من قبل كل الدول المسلحة نووياً، بما في ذلك روسيا والصين. في المقابل، لدى الأعضاء غير النوويين في مجموعة السبع - كندا وألمانيا وإيطاليا واليابان - مصلحة مشتركة في تطوير نظام نووي عالمي آمن من الفشل ويمكنهم أيضاً دعم مثل هذه المبادرة .

العالم لا يستطيع الانتظار

طالما أن هناك حرب في أوكرانيا، سيكون هناك خطر حقيقي من التصعيد النووي في المنطقة. والحل الأكثر فعالية ودواماً للحدّ من هذا الخطر هو وقف إطلاق النار عن طريق التفاوض الذي ينقل الصراع من ساحة المعركة إلى طاولة المؤتمر. لكن مثل هذا الاختراق لن يحدث إلا عندما تستنتج كييف وموسكو أن ذلك في مصلحتهما. يجب على القادة الروس قبول أنه في حين أن روسيا قادرة على تدمير أوكرانيا، فإنها لا تستطيع امتلاكها أو احتلالها سلمياً. ويتعين على قادة أوكرانيا أن يكونوا واثقين من قدرتهم على الدفاع عن سلامة أراضيهم واستقلالهم وسيادتهم في مواجهة أي عدوان روسي في المستقبل .

وبعيداً عن أوكرانيا، بات من الواضح اليوم أن الاعتماد المتزايد على الأسلحة النووية للردع من قبل تسع دول حائزة للأسلحة النووية يهدد مستقبل البشرية. وهناك حاجة ماسة إلى نموذج أمني عالمي جديد. وبطبيعة الحال، فإن الاجراء النووي النهائي الآمن من الفشل هو القضاء على الأسلحة النووية بشكل يمكن التحقق منه، مرة واحدة وإلى الأبد. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة التاريخية غير واقعية على المدى القريب، نظراً للتوترات المتزايدة بين القوى العظمى وتراجع أنظمة الحدّ من التسلح. والواقع أنه يبدو الآن أكثر ترجيحاً أن يشهد العالم نمواً كبيراً في مخزونات الأسلحة النووية العالمية في السنوات المقبلة. وحتى لو ظل هدف نزع السلاح بعيد المنال، فلا يزال هناك الكثير الذي



تستطيع الدول المسلحة نووياً القيام به الآن لمنع وقوع كارثة محتملة. ولا يسع العالم أن ينتظر أوقاتاً أكثر سلاماً للحدّ من مخاطر الاستخدام النووي.



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

للتواصل مع إدارة المركز :

www.hcsiraq.net



hcsiraq@yahoo.com



07810234002



2405



hammurabicenter2021



hcsiraq



hcsiraq



channel/UCuBniciFORwvqceT0l3xetg



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - قرب السفارة الصينية

